ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq

Japanese- Kingdom of Saudi Arabia Economic Relations 1971-1981

Asst. Prof. Dr. Hassan Ali Khader

Usama Abdulkalik Ayyed

* *Corresponding author: E-mail* :اميل الباحث

***Keywords*:**
In
fi
C
M
F

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 26 July. 2020
Accepted 9 Aug 2020
Available online 2 June 2021
E-mail
journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.i
E-mail : adxxxx@tu.edu.iq

A B S T R A C T

The topic of Japanese-Saudi economic relations is of great importance, as it is one of the complementary studies that many researchers began to understand and study the issue of relations between them. The decade of the seventies of the twentieth century represents the summit of relations between Japan and the Kingdom of Saudi Arabia, as the October 1973 war is of great importance in changing Japanese foreign policy towards Arab issues, especially the Arab (Israeli) conflict, as the effect of the Arabs' use of oil as a weapon on the Japanese economy and its concerns on the security of oil supplies to it, it made it, for the first time, stand with Arab issues against the will of the United States of America, which has dominated Japanese foreign policy since its occupation In 1945, compared to Japan's position on the Suez Crisis in 1967, its position on the October War was a turning point in its foreign policy .The rapprochement between Japan and the Kingdom of Saudi Arabia increased after the October War, reaching its summit in 1976, and Japan was again shocked in the second oil crisis in 1979 with the fall of the Shah of Iran, the event that affected Japanese oil supplies from Iran and its mega projects there, an event that affected positively. On its relationship with the Kingdom of Saudi Arabia, which stood with Japan to compensate for the shortfall in oil supplies by increasing oil exports to it.The economic aspect represented the basis of their relations, and the occupation of oil was of the utmost importance in foreign trade, as we find Japan, and since its independence in 1951, it sought to obtain oil concessions in the Arabian Gulf and was able to obtain its first concession in the Kingdom of Saudi Arabia if its political relations in the Arabian Gulf were built on The basis of economic interests.

© 2021 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.28.2021.14

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

العلاقات الاقتصادية اليابانية – السعودية ١٩٧١-١٩٨١

أ.م.د. حسن علي خضير

اسامة عبدالخالق عايد

الخلاصة:

بدأت العلاقات بين اليابان والمملكة العربية السعودية منذ بداية القرن العشرين اذ بدأت كزيارات غير رسمية لشخصيات يابانية وتطورت الى زيارة وفد رسمي ياباني لترسيم العلاقات السياسية بين البلدين

, اذ بدأت البضائع اليابانية الدخول الى المملكة بعد عام ١٩٣٠ .اتسمت العلاقات الاقتصادية بين البلدين خلال فترة البحث بالقوة اذ شكل العامل الاقتصادي العمود الفقري للعلاقة بينهم ,اذ سجلت تبادل تجاري كبير خلال سبعينيات القرن العشرين شملت حصول اليابان على امتيازات نفطية داخل الاراضي السعودية واستيراد المملكة العربية السعودية البضائع والمصنوعات اليابانية كذلك اقامة مصانع حيوية داخل السعودية بخبرات يابانية وشملت ايضا نقل الخبرات اليابانية الى العامل السعودي من خلال المعاهد التدريبية . هذه العلاقة الاقتصادية القوية انعكست على موقف السعودية خلال فترة حضر النفط العربي عام ١٩٧٣ وسعت الى استثناء اليابان من الحضر ولقد نجحت بذلك. لقد ازداد التقارب بين اليابان والمملكة العربية السعودية بعد حرب تشرين ليصل الى قمته في عام ١٩٧٦ , لتصدم اليابان من جديد في ازمة النفط الثانية عام ١٩٧٩ بسقوط شاه ايران الحدث الذي اثر على امدادات النفط اليابانية من ايران وعلى مشاريعها العملاقة فيها , الحدث الذي اثر ايجابا" على علاقتها مع المملكة العربية السعودية التي وقفت مع اليابان لتعويضها النقص الحاصل في امدادات النفط بزيادة التصدير النفطي اليها

المقدمة

إن لدراسة موضوع العلاقات الاقتصادية اليابانية السعودية أهمية بالغة ، فهي تعد من الدراسات التكميلية التي بدأها العديد من الباحثين لفهم ودراسة موضوع العلاقات بينهم .اذ يمثل عقد السبعينيات من القرن العشرين قمه العلاقات بين اليابان والمملكة العربية السعودية , اذ تعد حرب تشرين عام ١٩٧٣ ذات اهمية بالغة في تغير السياسة اليابانية الخارجية اتجاه القضايا العربية ولاسيما الصراع العربي (الاسرائيلي), اذ اثر استخدام العرب النفط كسلاح على الاقتصاد الياباني ومخاوفها على امن امدادات النفط اليها جعلها ولأول مرة تقف مع القضايا العربية ضد ارادة الولايات المتحدة الامريكية التي سيطرت على السياسة الخارجية اليابانية منذ احتلالها عام ١٩٤٥, مقارنة مع موقف اليابان من ازمة السويس عام ١٩٦٧ فان موقفها من حرب تشرين يعد نقطة تحول في سياستها الخارجية .

لقد ازداد التقارب بين اليابان والمملكة العربية السعودية بعد حرب تشرين ليصل الى قمته في عام ١٩٧٦ , لتصدم اليابان من جديد في ازمة النفط الثانية عام ١٩٧٩ بسقوط شاه ايران الحدث الذي اثر على امدادات النفط اليابانية من ايران وعلى مشاريعها العملاقة فيها , الحدث الذي اثر ايجابا" على علاقتها مع المملكة العربية السعودية التي وقفت مع اليابان لتعويضها النقص الحاصل في امدادات النفط بزيادة التصدير النفطي اليها..

لقد مثل الجانب الاقتصادي اساس العلاقات بينهما وشغل النفط الاهمية القصوى في التجارة الخارجية اذ نجد اليابان ومنذ حصولها على استقلالها عام ١٩٥١ سعت للحصول على امتيازات نفطية في الخليج العربي واستطاعت من الحصول على اول امتياز لها في المملكة

العربية السعودية اذا بنيت علاقاتها السياسية في الخليج العربي على اساس المصالح الاقتصادية .

اولا": مفهوم التجارة الخارجية اليابانية:

تعد اليابان واحدة من اهم الدول الصناعية الكبيرة التي اخذت دورها بعد الحرب العالمية الثانية, فقد سعت لتعزيز مكانتها مع دول العالم المختلفة مستثمرة التوجه الدولي ولاسيما الخليجي نحو بضائعها.

اليابان بلد يفتقر للمواد الاولية , لكنه استطاع وبنجاح توظيف استثمارات المواد الاولية الوطنية والاجنبية ثم اعاد تصديرها الذي مثل مرحلة الترانزيت الانتاجي. الذي جعل من اليابان تشكل احدى اهم الدول المتقدمة اقتصاديا, والتي استطاعت ان توظف الاختراعات والاكتشافات الحديثة باتجاه دفع عجلة التطور والتنمية. خلال الفترة ١٩٦٢-١٩٧١ تضاعف الانتاج الصناعي (٣٠٠) مرة وبذلك اصبحت ثالث قوة اقتصادية في العالم و لقد انعكس هذا التطور السريع على مجال التجارة الخارجية اذ مثل (٢٦%) من مجموع الانتاج القومي الاجمالي[١].

ان العوامل الدافعة والمنشطة لهذا التطور في مظهرها الخارجي عوامل ضغط الا ان اليابان استطاعت ان تستثمر هذه العوامل لصالح التقدم الاقتصادي في البلاد. ولاسيما انها تعد ثالث دولة في الكثافة السكانية الذي شكل قوة عاملة بعدد كبير والذي جعل كلفة الانتاج قليلة, ومن جانب عامل طبيعة الارض وما تحويه من قله الموارد الاولية قد دفعت اليابانيين الى عمل المستحيل من اجل توفير كميات كبيرة منها واستثمارها في التقدم الاقتصادي, كذلك ادى عامل نظام الادارة في المنشآت الانتاجية الذي اعتمد مبدأ تنظيم العمل الجماعي الذي على اساسه تدفع الاجور وهذا يعني حساب الانتاجية على المجموع وليس الفرد, هذا العامل شكل احدى الحلقات المهمة في التنمية والتطور الاقتصادي, فضلا عن اهتمامها بعد الحرب العالمية الثانية بالجانب الاقتصادي من دون غيرها[٢].

اعتمدت اليابان في امداد الصناعات الخفيفة والثقيلة على الحديد الخام والسكراب المستورد الذي مثل المرتبة الاولى باستثناء النفط – من مجموع قيمة الاستيرادات الكلية, اذ وصل الى نسبة(٣٨,٧%). لقد قابل استيراد المواد الخام بأنواعه تحقيق فائض اقتصادي من خلال عملية التصنيع وتصدير الصناعات الجاهزة اذ ارتفعت صادراتها من المكائن ومعدات النقل الى (١١) مرة اذ مثلت (٩١%) عام ١٩٧٩ من مجموع صادراتها كما زاد انتاج السيارات بأنواعها واصبحت تشغل (٣٠%) من مجموع الانتاج العالمي واضافة الى السيارات

والمكائن جاءت اجهزة التلفاز الملون الذين ساهموا بانخفاض الفتور الاقتصادي التي صابت العالم خلال السبعينيات [٣].

شغل استيرادات الطاقة في اليابان المرتبة الاولى في قائمة المستوردات القومية اذ شكل النفط نسبة (٧٨%) من مجموع الاستيرادات الطاقة في اليابان ويحتل نسبة (٧٠%) من احتياج اليابان من الطاقة وتعد اليابان اكبر مستورد للنفط, ومن الجدير بالذكر ان اهم الدول المصدرة للنفط الى اليابان هي المملكة العربية السعودية اذ تمثل نسبة (٣٥%) من مجموع استيرادها النفطي, وفي الوقت نفسه يمثل الخليج العربي نسبة (٦٥%) من مجموع استيراد اليابان النفطية, ان اهم الاسباب التي جعلتها تستورد النفط من الخليج العربي هي :هدفها الى ايجاد موازنة تجارية مع دول المنطقة وجود علاقات استثمارية منذ ستينيات القرن العشرين بين اليابان ودول المنطقة والنوعية الجيدة لنفط الخليج العربي واخيرا القرب النسبي لطرق امدادات النفط الخليجي[٤].

لقد وفرت اليابان المستلزمات الضرورية والاساسية لتنظيم التجارة الخارجية ومنها مؤسسات لتسهيل العلاقات التجارية الخارجية بينها ودول العالم وسوق الاستيراد الدولي لتشجيع استيراد المواد الخام من العالم, كذلك النقل شغل مكانة عالية في التجارة الخارجية ومنها النقل البحري الذي مثل نقل ذات تكلفة واطئة وايضا العمليات التابعة للنقل منها الخزن والتعبئة والشحن والتغليف [٥].

اهتمت اليابان بالخدمات المصرفية لما لها من اهمية كبرى في عمليات التبادل التجاري ومن اهم البنوك هو بنك طوكيو الذي بلغ مقدار التبادل المالي فيه خلال المدة ١٩٧٤-١٩٨١ ب(٤,٩) بليون ين. وبالرغم من كبر حجم التجارة الخارجية والفائض التجاري المحقق الا ان الميزان التجاري[٦] مثل حالة عجز متأرجح للأسباب ومنها ارتفاع تكاليف الخدمات ومقدار التحويلات الخارجية كساد في الانتاج والمصالح والاعمال و ضعف السياسة الادارية والمالية. ان اهم الدول التي مثل الميزان التجاري الياباني عجزا معها هي المملكة العربية السعودية واندنوسيا والامارات العربية المتحدة بسبب الاستيرادات النفطية منهم, واستراليا بسبب استيراد الحديد الخام والسكراب[٧] .

في بدايات الثمانينيات من قرن العشرين لم تعد اليابان من الدول الخالية من الهزات والمشاكل الاقتصادية اذ بدا الاقتصاد الياباني في عام ١٩٨١ يتعرض لمشكلات اقتصادية وتجارية ادت الى هبوط في معدلات حجم التبادل التجاري الخارجي ومن اهم هذه المشاكل هي منافسة اليابان تجاريا من قبل بعض دول الشرق الاقصى وتبعية الاقتصاد الياباني للمواد الخام

الاجنبي ومشاكل التنظيم والتنافس مع نقابات العمال وفرض قيود على الصادرات اليابانية من قبل الدول الغربية وبعض الدول النامية واخيرا تفاقم مشاكل تلوث البيئة في اليابان[٨].

اعتمدت اليابان على التجارة الخارجية في تنفيذ سياستها الاقتصادية لضمان الامن القومي والمصالح اليابانية وقد بدأت بترجمة قوتها الاقتصادية الى نفوذ اقتصادي سياسي على المستوى الدولي عن طريق تشجيع التعاون مع الدول الاخرى عن طريق العلاقات الثنائية او من خلال المنظمات الدولية ومن ضمن الادوات التي شاركت بها من اجل التعاون الدولي المشترك هي تقديم المساعدات الاقتصادية والمالية والتقنية للدول النامية التي تزود اليابان بنسبة كبيرة من حاجاتها من المواد الاولية ومن ضمنها دول الخليج العربي[٩].

لا تعتبر المساعدات الاقتصادية الوسيلة الوحيدة من اجل توطيد التعاون الاقتصادي المشترك فقد ادى التعاون الفني دورا" كبيرا" ولاسيما في فترة السبعينيات من القرن العشرين في دول الخليج العربي واغراض التعاون الفني هي مد الدول النامية بالمهارات الفنية والادارية لتطوير الخبرات البشرية وزيادة الانتاجية ودعم البحث العلمي ورفع المستويات الفنية, بذلك شاركت اليابان في دعم التنمية الاقتصادية الدولية وتحسين مستوى حياة الشعوب وتوفير الخبرات والمهارات في مجالات الصناعة والزراعة والنقل والمواصلات والصناعات الخفيفة[١٠].

استطاعت اليابان خلال عقد السبعينيات من القرن العشرين ان تطور صناعاتها وان تنافس الدول الصناعية العظمى مثل الولايات المتحدة الامريكية اذ اخترقت حواجز صناعة السفن والسيارات واصبحت الدولة الاولى المصدرة للسيارات في العالم كما استطاعت من التمكن من السيطرة على الثورة الصناعية الثالثة المسماة (ثورة المعلومات) اذ استطاعت من صناعة الاجهزة السمعية ومعدات الاتصال والكومبيوتر واشباه الموصلات ومجموعة الاجزاء الالكترونية [١١].

رغم كل هذا التقدم الصناعي والثورة الصناعية وصعودها الى مصافي الدول الكبرى والمتقدمة الا انها استمرت بمعاناتها من نقص كبير في الموارد الاولية ومصادر الطاقة الامر الذي جعل اقتصادها معتمدا على المصادر الخارجية لسد النقص لديها كذلك كانت هنالك مشكلة اخرى عانت منها وهو تصريف الكم الهائل من المنتوجات عبر الاسواق العالمية لتفادي الركود الاقتصادي[١٢].

عدت هاتان المشكلتان محفز قوي للسياسة الخارجية اليابانية من هنا جاءت اهمية منطقة الخليج العربي لها كونها تتوفر فيها مصادر الطاقة المهمة (النفط) واسواق كبيرة وواسعة لتصريف البضائع لذلك نمت وتوسع التجارة بين اليابان ودول الخليج العربي من التجارة المتبادلة في الاستيراد والتصدير [١٣].

لقد جاءت اهمية الخليج العربي ايضا في مجال المشاريع الاستثمارية فقد شهدت المنطقة طفرة كبيرة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية اليابانية لاسيما بعد سنة ١٩٧٣ اذ شاركت الشركات اليابانية في عدد من المشاريع الكبيرة في الخليج العربي ولاسيما المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة كما قامت بتنفيذ عدد من مشاريع البنية الاساسية مثل الطرق والجسور وغيرها من المشاريع المهمة الكبيرة[١٤].

عند النظر الى التطورات التي حصلت في التجارة اليابانية الخارجية خلال عقد السبعينيات من القرن العشرين نلاحظ الاهمية المتزايدة التي حظت بها تجارة اليابان مع دول الخليج فقد زادت عملية الاستيراد في ما يتعلق باليابان اذ سجلت ما يقارب (١١,٠٤٢) مليون دولار عام ١٩٧٥ بنسبة (١٩%) و (٢٤,٥٦١) مليون دولار عام ١٩٧٩ بنسبة (٢٣%) و(٣٣,٥٩٨) مليون دولار عام ١٩٨١ بنسبة (٢٦%) [١٥]. ان هذا يعني ان حصة دول الخليج اصبحت تضاهي وربما تجاوزت حصة الدول العظمى التي تعاملت مع اليابان في تجارتها الخارجية[١٦].

برزت المملكة العربية السعودية باعتبارها أهم مورد النفط الخام لليابان والبلدان التي كان مستوى المشاركة المتعددة الأطراف فيها أكثر بروزًا. في الوقت الذي تدخل فيه كلتا الدولتين ضمن إطار الأمن الأمريكي ، لم يواجه صناع السياسة والشركات اليابانية أي عقبات سياسية كبرى من الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الاستثمارات وازدادت أنشطة الاستثمار مع اشتداد التنافس على الموارد النفطية من مستوردين آسيويين آخرين [١٧].

استحوذت المملكة العربية السعودية على الجزء الاكبر من الصادرات الى اليابان بنسبة (١٤%) من مجمل تجارة الاستيراد اليابانية عام ١٩٨٠ ويأتي بعدهم باقي دول الخليج [١٨].

اعتمدت استيرادات اليابان من الخليج العربي على مواد الطاقة بشكل الاساس اذ تمثل هذه المواد نسبة (٩٩%) من مجمل استيرادات اليابان ويشغل النفط الخام وحدة على نسبة (٨٦-٨٩%) بينما تمثل باقي المنتجات النفطية نسبة(٥-٦%) ويمثل الغاز السائل نسبة (٥-٧%) , وعند استبعاد النفط الخام وباقي مواد الطاقة من سجل الصادرات المملكة العربية السعودية الى اليابان تبقى نسبة ضئيلة جدا تمثل(١%) للمواد الاخرى منها التمور والالمنيوم والاسماك, [١٩].

رافق زيادة عوائد المملكة العربية السعودية من صادرات النفط الخام منذ منتصف سبعينات قرن العشرين الى زيادة اعمال الشركات اليابانية في حقول المقاولات والاعمال المشتركة بين الشركات اليابانية والخليجية اذ اصبح هذا النمط احد ركائز التعاون الاقتصادي

بينهم ويعود هذا الى تفضيل المملكة العربية السعودية الى تكليف الشركات اليابانية بإنجاز المشاريع الحيوية والمهمة داخل المملكة لما تتميز به العروض من مواصفات تكنولوجية واسعار ملائمة قياسا مع باقي الشركات العالمية, كذلك سمعة الشركات اليابانية التي تمتاز بدقة ومرونة العمل والانجاز[٢٠].

كانت الشركات اليابانية تفضل الحصول على مثل هذه العروض لأنها تضمن تسويق منتوجاتها في دول الخليج العربي كذلك ما ميز هذه العقود من ارباح عالية قياسا بمناطق العالم الاخرى . كانت هذه الاعمال ولاسيما الاعمال المشتركة تضمن لليابان استمرارية تدفق النفط والغاز والمنتوجات البتروكيمياوية نصف المصنعة الى اليابان بعد ان توجهت اليابان في المشاركة بقيام المجمعات البتروكيمياوية قرب مصادر الطاقة وزيادة استيراداتها من المنتجات البتروكيمياوية لتقلل من اعتمادها على النفط الخام المستورد[٢١].

وفيما يتعلق بالتصدير فتعد اليابان ثاني أكبر سوق للصادرات للمملكة العربية السعودية مما عكس الترابط الاقتصادي بينهم اذ زادت صادرات اليابان الى دول الخليج فقد بلغت(٣,٢٢٥) مليون دولار عام ١٩٧٥ بنسبة (٦%) و(٨,١٦٩) مليون دولار عام ١٩٨١ وبنسبة (٩%) من مجمل صادرات اليابان خلال السنوات المذكورة, مع ان حصة دول الخليج من صادرات اليابان اقل من حصتها من الاستيراد لكنها تعد طرفا" مهما وحيويا في شراء السلع اليابانية[٢٢].

وعند مقارنة الصادرات اليابانية الى دول الخليج العربي من قيم الاستيرادات منها يتبين ان الميزان التجاري يتميز بالفائض لصالح دول الحليج العربي[٢٣] خلال السنوات من ١٩٧٥ الى ١٩٨١ اذ زاد هذا الفائض من(٣,٨١٧) مليون دولار عام ١٩٧٥ الى (٩,٥٦٣) مليون دولار عام ١٩٧٦ ثم استمر بالزيادة حتى وصل (٢٩,٨٧٧) مليون دولار عام ١٩٨١ ,يبين الجدول في ادناه حجم تصدير اليابان الى المملكة العربية السعودية بملايين الدولارات [٢٤].

صادرات اليابان الى دول الخليج بملايين الدولارات

الدولة	١٩٧٥	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
المملكة العربية السعودية	١,٣٥١	٣,٢٥٤	٣,٨٢٩	٤,٨٥٦	٥,٨٧٦

بينما تعتمد اليابان على مواد واسعة ومنتجات كثيرة تصدرها الى المملكة العربية السعودية منها وسائل النقل, الاجهزة الكهربائية, المكائن, الاجهزة الدقيقة والالكترونية, الفولاذ

والمنتجات المعدنية. وخلال السنوات الاخيرة من سبعينات القرن العشرين تزايدت نسبة صادرات اليابان اليهم من المواد الانتاجية حيث ابرمت عدة شركات يابانية عقود معهم على انشاء عدد كبير من المشاريع التنموية مثل مصانع تحلية المياه, مصانع الانتاج البتروكيمياوية, محطات توليد الكهرباء والاجهزة والمعدات ذات الاشغال العامة والموانئ والطرق العامة والمطارات[٢٥].

ظهر تعاون جديد في نهاية سبعينيات القرن العشرين بين الشركات اليابانية و المملكة العربية السعودية اضافة الى عقود المقاولات وهو اقامة مشاريع صناعية مشتركة على اساس المشاركة بينهم واكثر هذه المشاريع اقيمت في المملكة العربية السعودية اذ اسهمت الشركات اليابانية الى اقامة مجمعين بتروكيمياوية من اصل سبع مجمعات مهمة في المملكة العربية السعودية في مدينتي الجبيل وينبع[٢٦].

ثانيا": العلاقات الاقتصادية اليابانية – المملكة العربية السعودية ١٩٧١-١٩٨١

١- مرحلة البناء والتفاهم الاولى ١٩٧١-١٩٧٣

يعد العامل الاقتصادي جوهر العلاقة بين اليابان ودول الخليج عامة والمملكة العربية السعودية خاصة إذ تمثل المصالح الاقتصادية أساسا للتعاون المتبادل فالأولى دولة تفتقر إلى الطاقة لاسيما النفط الذي يعد عصب الحياة الاقتصادية وتعتمد على استيراده من الخارج وعلى وجه الخصوص من العالم العربي وبالتحديد من دول الخليج العربي, فهي منطقة حيوية للمصالح اليابانية ويعد النفط من مطالب اليابان الملحة، ونتيجة لذلك فقد اتبعت اليابان في أوائل سبعينيات القرن العشرين سياسة الانفتاح تجاه العرب حيث مصالحها النفطية وفي المقابل فإن حاجة العرب لليابان سياسيا واقتصاديا دفعهم للتقارب اليها بعدما أصبحت عملاقا اقتصاديا تبحث عن دور سياسي في النظام الدولي الجديد فالدول العربية تعد سوقًا واسعة ليس فقط للمنتجات الصناعية اليابانية ولكنها أيضًا سوق رائجة من حيث القدرة على الدفع وقدرتها التجارية الكبيرة[٢٧].

كانت زيارة الملك فيصل بن عبد العزيز لليابان عام ١٩٧١ زيارة ناجحة اذ اثمرت على توطيد العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين واجراء عدة اتفاقيات اقتصادية اذ ارست قواعد متينه في العلاقات في جميع نواحي التواصل واهما العلاقات السياسية والاقتصادية فقد انطلقت العلاقات بين الدولتين بعد هذه الزيارة الى اوسع مدى [٢٨] .

بعد انهاء الملك فيصل زيارته لليابان قامت البعثة الاقتصادية اليابانية للخليج العربي برئاسة السيد سوهي ناكاياما "Suhi Nakayama " رئيس وكالة المؤسسة الفنية لما وراء البحار والرئيس الاسبق لبنك اليابان الصناعي المحدود في حزيران من

العام نفسه بزيارة للمملكة لإكمال الاجراءات القانونية وعقد عدة لقاءات مع الحكومة السعودية وتناولت المباحثات امكانية زيادة التعاون بين البلدين وناقشت النقاط التالية: المزايا والاعفاءات التي يتمتع بها راس المال الاجنبي ونظام الحماية وتشجيع الصناعات المحلية ومجالات الاستثمار في السعودية وتشجيع الشركات اليابانية للاستثمار في المملكة العربية السعودية وزيادة التعاون الفني والاقتصادي الياباني [٢٩].

كما ناقشت البعثة قيام اليابان بتدريب الايادي العاملة في صناعة البترول والبتروكيماويات والمواصلات والصحة والزراعة وزيادة التبادل التجاري وتم تشكيل لجنة خاصة برئاسة وزير البترول والثروة المعدنية تعنى بتحقيق هذه النقاط ودراسة زيادة التعاون الاقتصادي بين البلدين كذلك ضرورة عقد اتفاقية بين البلدين لتطوير التعاون الفني والاقتصادي[٣٠].

تعد المملكة العربية السعودية اكبر مستورد للسلع اليابانية فقد استوردت في عام ١٩٧١ ما قيمته (٥٦,٥٣١) مليون ين أي نحو (٦١٤.٧) مليون ريال سعودي مسجلة بذلك زيادة مقدارها(٥٥٥)عن عام ١٩٧٠. وفي عام ١٩٧٢ ارتفعت وارادات المملكة العربية السعودية من اليابان فأصبحت (٩٨٩) مليون ريال أي أن الزيادة بلغت (٣٧.٣) مليون ريال فتكون نسبة الزيادة عن عام ١٩٧١ نحو(٧٠%)[٣١] .

أما صادرات المملكة العربية السعودية من النفط الى اليابان فقد بلغت في عام ١٩٧١ (٢٧٨٢.٨) مليون ريال سعودي وفي العام ١٩٧٢ ارتفعت القيمة إلى (٣٥٠٠.١) مليون ريال أي بفارق قدره (٧١٧.٣) مليون ريال وزيادة مئوية قدرها (٢٥.٧%) وتأتي اليابان في المرتبة الثانية في استيراد النفط السعودي بعد دول السوق الأوربية المشتركة إذا أنها تستوعب ما نسبته(١٥.٤%) من إجمالي صادرات النفط وشكل ذلك زيادة معدلها (٢٥.٧٥%) في عام ١٩٧١ ولعل السبب في تزايد واردات اليابان النفطية من المملكة العربية السعودية يرجع إلى الروابط الاقتصادية التي توثقت مؤخرا بين البلدين فقد وافقت المملكة العربية السعودية واليابان على تكوين لجنة مشتركة لتقوية مشاريع التنمية الاقتصادية الرئيسة في السعودية مقابل تقديم اليابان للمملكة العربية السعودية مساعدات تدخل في التنمية الصناعية مما يساعدها على تأمين الموارد النفطية لليابان[٣٢].

من المقرر أن تنفذ هذه اللجنة المشاريع من قبل مجموعة شركات ميتسوبيشي "MitsuiBussan" والتي ستأخذ على عاقتها تصنيع وتصدير الميثانول "Methanol" المقترح كبديل للغاز الطبيعي المسيل " L.N.G." وكذلك تم الاتفاق على إقامة مجمع للصناعات الكيمياوية في المملكة العربية السعودية برأسمال قدره نحو (١٠٠٠) مليون دولار [٣٣].

وقد سبق أن عهدت الاستشارية اليابانية بتوسيع مصفاة جديدة في مدينة الرياض وقد بدأت الأعمال التمهيدية هنالك عام ١٩٧١ وبدأت في الإنتاج في بداية عام ١٩٧٢ عندنا عثر على النحاس والحديد والزنك في منطقة الامتياز الياباني في شمال المدينة المنورة وعملت الاستثمارات اليابانية المباشرة في المملكة العربية السعودية وما قدمته من خدمات استشارية على رفع نسبة الصادرات اليها من السلع الرأسمالية وعملت على تقوية الروابط بين البلدين[٣٤].

شهد عام ١٩٧٢ زيارات مكثفة من قبل مسؤولين سعوديين الى اليابان مختصين في الامور الاقتصادية ومنهم هشام محي الدين[٣٥] وزير الدولة ورئيس منظمة التخطيط المركزي في شهر شباط والأمير سعود الفيصل [٣٦]نائب وزير النفط والثروة المعدنية في شهر ايار والأمير محمد الفيصل[٣٧] نائب وزير الزراعة والمياه في شهر حزيران[٣٨].

الا ان تلك العلاقات لم تدم طويلا" فقد افاقت اليابان على صدمة كبيرة من خلال قرار حضر النفط ولأول مرة تتنبه الى امرين وهما علاقتها مع الولايات المتحدة الامريكية وعلاقتها مع العرب . فقد أثار القرار جدلا واسعًا داخلها، وأرادت اتخاذ قرار جديد أكثر تعاطفًا مع العرب لتجنب النتائج الاقتصادية المحتملة لإجراءات الحظر العربي، وبعد أن تم فرض خفض الإنتاج على شركة الزيت العربية والذي يعني أن اليابان لن تعامل كدولة صديقة، قررت وزارة الخارجية اليابانية إيفاد مبعوثين سريين للقيام بالاتصالات مع المملكة العربية السعودية[٣٩].

أن التغير في السياسة اليابانية ترافق مع المطالب الأمريكية بفتح الأسواق اليابانية أمام منتوجاتها وذلك بهدف خفض العجز التجاري اذ ادعى الأمريكيون بأن اليابان التي استفادت من المظلة الأمنية الأمريكية وتمتعت بقدرة تنافسية غير عادلة مع الشركات الأمريكية داخل الولايات المتحدة الأمريكية تتخذ سياسة خارجية تتعارض مع السياسة الأمريكية هذا ما فسر الاختلاف في الرأي داخل المؤسسة اليابانية وعدم امتثالها لكل المطالب العربية وهي قطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع (اسرائيل) وبيع الأسلحة للعرب والضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لتغير سياستها تجاه (اسرائيل) ولذلك قررت اليابان اعتماد صيغة سياسية مؤيدة للعرب من دون حدوث انشقاق مع موقف الولايات المتحدة الأمريكية [٤٠].

كان تغير سياسة اليابان اتجاه الصراع العربي (الاسرائيلي) وموقفها من حرب تشرين الاول ١٩٧٣ دافع للدول العربية للنظر اليها كدولة صديقة كذلك من خلال العلاقات السعودية –اليابانية المتينة التي حركت الملك فيصل بن العزيز للسعي الى عدم شمول اليابان في قرار حظر النفط وبذلك استطاعت اليابان ان تتخلص من القيود الامريكية وان تتجه نحو مصالحها الاقتصادية وتنظر الى اهمية المنطقة العربية عامة ومنطقة الخليج العربي خاصة [٤١].

ان ازمة النفط كادت ان تعصف بالاقتصاد الياباني وكادت ان تؤثر سلبا على العلاقات الاقتصادية اليابانية – السعودية لولا اتباع حكومة اليابان لمصالحها التي تسارعت في اتخاذ موقف حازم خدم بلادها بعد ان رات موقف الولايات المتحدة الامريكية الغير مشجع وعدم اعطاءها الضمانات الجدية لاستمرار تدفق النفط وكان موقفها هذا دافع لدى المملكة العربية السعودية للوقوف الى جنب اليابان والتوسط لها لدى الدول العربية لاستثناء اليابان من الحظر النفطي.

٢- العلاقات الاقتصادية اليابانية – السعودية ١٩٧٤-١٩٨١

ادت نهاية ازمة عام ١٩٧٣ الى انتقالة جديدة في العلاقات بين البلدين فقد شهد عام ١٩٧٤ نوع جديد من العلاقات شمل التعاون في مجال التعليم الفني والتدريب المهني وقد بدا ذلك العام فقد تم توقيع وثيقة التعاون والهدف منها هي الاستعانة بالفنيين اليابانيين من اجل عمل تصاميم البناء لمعهد الرياض الفني الالكتروني وتقديم اليابان المعونة الدراسية مجانا وتجهيز المعهد بالأجهزة الخاصة به كذلك تم الاتفاق على ان تقوم اليابان بوضع المناهج الدراسية والمشاركة في التدريس وايفاد الخبراء وتم احاله انشاء المركز الى الشركة اليابانية "Azuza Seca Company" [٤٢].

توسعت العلاقات الاقتصادية بين البلدين فقد تنوعت المجالات اذ شملت توطين الاستثمارات السعودية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في المملكة ولاسيما في المجالات ذات التقنية العالمية والمشروعات الصناعية التي تؤدي إلى الاكتفاء الذاتي وإيجاد فرص توظيف جيدة للكفاءات السعودية وما توفره تلك المشروعات من تحقيق الاحتياجات في المرافق الأساسية والاستثمار بما يؤدي إلى مزيد من التنمية الاقتصادية الوطنية، وقد حظيت اليابان بنصيب كبير من هذه الفرص الاستثمارية فتم الاتفاق بين هيئة المساحة الجيولوجية السعودية والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) " JICA "[٤٣]على التنقيب عن معادن الأساس في منطقة أم الدمار قرب منجم مهد الذهب ,كما منحت المملكة العربية السعودية الترخيص لشركة (سوميتومو كوربوريشن)" Sumito Mo Corporation"[٤٤] اليابانية للاستثمارات لإنشاء مشروع لتحلية المياه وتوليد الطاقة بمدينة الجبيل الصناعية[٤٥].

وخلال هذه الفترة زادت صادرات السعودية الى اليابان بشكل واضح يبين الجدول ادناه نسبة صادرات المملكة العربية السعودية الى اليابان من نسبة تصديرها العامة[٤٦].

اجمالي قيم صادرات السعودية لليابان مقاسة الى اجمالي قيم صادرات السعودية للفترة (١٩٧٧-١٩٨١)

((مليار ريال سعودي))

السنة	اجمالي تصدير السعودية	اجمالي تصدير السعودية لليابان	النسبة
١٩٧٧	١٥٣,٢	٢٩,١	١٨,٩٨
١٩٧٨	١٣٨,٢	٢٧,٩	٢٠,١٧
١٩٧٩	٢١٣,٢	٣٧	١٧,٣٥
١٩٨٠	٣٩٢,٩	٦٣,٣	١٧,٤٤
١٩٨١	٤٠٥,٥	٦٩,٥	١٧,١٥

يتضح من الجدول تزايد قيم الصادرات السعودية الى اليابان بشكل ملحوظ عدا سنة (١٩٧٨) وتشكل صادرات السعودية الي اليابان نسبة كبيرة من اجمالي تجارة التصدير السعودية كذلك سجلت سنة ١٩٨٠ اعلى نسبة تصدير الى اليابان .

وفي حقيقة الامر شكل النفط ومشتقاته اهم الصادرات لاسيما الزيوت المصفاة وغاز البروبان ويمكن معرفة تلك العمليات من خلال الاطلاع على الجدول ادناه الذي يبين اهم الاصناف التي صدرتها المملكة العربية السعودية الى اليابان للعوام(١٩٨٠- ١٩٨١) [٤٧].

اهم الاصناف التي تصدرها السعودية لليابان للعوام(١٩٨٠-١٩٨١)

((ببلايين الريالات السعودية))

الصنف	احمالي صادرات السعودية ١٩٨٠	صادرات السعودية لليابان ١٩٨٠	النسبة %	اجمالي صادرات السعودية ١٩٨١	صادرات السعودية لليابان ١٩٨١	النسبة %
النفط الخام	٣٤٣	٥٥,٣	١٦,١١	٣٨٤,٥	٦١,٤	١٦
زيوت مصفاة جزيا"	٠,٣٩٦	٠,٣٥٩	٩٠,٦٦	٠,٢٣٠	٠,١٩٠	٨٢,٦
بنزين	٤,٩٦	٣,٠٢	٤٠,٨	٥,٣	٢,٥	٤٧,٤
زيت ديزل	٠,٢٧	٠,٠٣٥	١٢,٦٨	٠,٦٢	٠,١٥١	٢٤,٣
رواسب زيوت وقود	٣,٢	٠,١٣	٤,٠٨	٢,١	-----	-----
غاز	٧,٩	٥,٥	٦٩,٥	٩,٥	٥,٣	٥٥,٨

البروبان الخام						
اخرى	٣,٢	٠,٠١٣	٠,٤٠	٣,٣	٠,٠٢٣	٠,٧٠

يوضح الجدول اعلاه بان صادرات المملكة العربية السعودية لليابان تتمثل اساسا من النفط ومشتقاته تأتي الزيوت المصفاة جزئيا" في المرتبة الاولى اذ استوردت اليابان كميات كبيرة منه بلغت نسبة (٩٠,٧%) عام ١٩٨٠وانخفضت النسبة في عام ١٩٨١ الى (٨٢,٦), ويأتي غاز البروبان الخام في المرتبة الثانية في قائمة استيرادات اليابان من المملكة العربية السعودية ,ومن ثما يأتي البنزين في المرتبة الثالثة, ولم تشكل صادرات المملكة العربية السعودية من رواسب زيوت الوقود لليابان اهمية تذكر الا في عام ١٩٨٠ اذ بلغت نسبة (٤,٨%) من اجمالي صادرات المملكة العربية السعودية من هذه المادة.

وفيما يتعلق بالواردات فان اليابان تأتي في المرتبة الثانية في ترتيب الدول المصدرة الى المملكة العربية السعودية مما يؤكد عمق العلاقات التجارية بين البلدين , ويبن الجدول في ادناه تطور واردات المملكة العربية السعودية من اليابان من اجمالي واردات المملكة العربية السعودية الكلي خلال الاعوام(١٩٧٧-١٩٨١)[٤٨]

اجمالي واردات المملكة العربية السعودية من اليابان مقاسة الى اجمالي واردات المملكة العربية السعودية من باقي دول العالم

خلال الفترة(١٩٧٧-١٩٨١)(الارقام ببلايين الريالات)

السنة	اجمالي قيم واردات المملكة العربية السعودية من العالم	اجمالي قيم واردات المملكة العربية السعودية من اليابان	النسبة %
١٩٧٧	٥١,٧	٥,٩٨	١١,٦
١٩٧٨	٦٩,٢	١٠,٧	١٥,٤
١٩٧٩	٨٢,٢	١٣,٠٢	١٥,٨
١٩٨٠	١٠٠,٣	١٧,٩٩	١٧,٩
١٩٨١	١١٩,٣	٢١,٨	١٨,٣

يوضح الجدول اعلاه تزايد قيمة واردات المملكة العربية السعودية من اليابان سنة بعد اخرى, اذ تشكل وارداتها من اليابان نسبة كبيرة من اجمالي الواردات اذ تشكل نسبة (١١,٦%) وهي اقل نسبة سجلت من واردات المملكة العربية السعودية من اليابان وتضاعفت نسبة الواردات ثلاث مرات خلال الفترة (١٩٧٧-١٩٨١) وسجل عام ١٩٧٨ اكبر تتطور سنوي في واردات المملكة العربية السعودية من اليابان[٤٩].

تعد السلع الصناعية اهم المنتوجات المصدرة من اليابان اليها كون اليابان بلد فقير بالنسبة للمنتوجات الزراعية وتمثل السيارات بأنواعها المختلفة اهم السلع المصدرة كذلك تأتي المواد التالية في القائمة الرئيسة من المواد المستوردة من اليابان مثل المنتوجات المعدنية, البلاستك, السليلوز, المطاط الصناعي, الانسجة, السفن ووسائل النقل الخفيفة و الأدوات البصرية والسمعية والتصويرية والسينمائية[٥٠].

يبين الجدول ادناه اهم السلع المستوردة من اليابان لعامي (١٩٨٠-١٩٨١) ونسبتها من قيمه استيراد المملكة العربية السعودية [٥١].

اهم السلع المستوردة من اليابان لعامي(١٩٨٠-١٩٨١) ونسبتها من اجمالي واردات السعودية

((مليار ريال سعودي))

المواد	اجمالي القيمة	١٩٨٠ النسبة	١٩٨١ النسبة

السيارات الخصوصي والاجرة	٢٠٥٤	١١,٤١	٧,٥
الشاحنات الصغيرة (بك اب)	١٦٣٨	٩,١٠	٧,٢
قضبان الحديد والصلب	٨٦٧	٤,٨١	٣,٥
النسيج	٧٩٦	٤,٤٢	٣,٩
التلفزيونات	٥٨١	٣,٢٣	٣,٠٤
هياكل منشات حديدية	٥٣٦	٢,٩٨	٢,٣
اسمنت عادي	٤٩٢	٢,٧٣	٢,٢
اطارات خارجية	٤٠٦	٢,٢٦	٢,٠٨
اسلاك مغلفة	٣٧٢	٢,٠٧	٣,٠٢
انابيب حديد	٣٥٤	١,٩٧	٤,٨
ادوات احتياطية للسيارات	٣٤٣	١,٩١	٢,٢
سيارات قلاب	٣٢٥	١,٨١	١,٦
ساعات واجهزة دقيقة	٢١٥	١,٢٠	١,٤
اجهزة تكيف وتبريد	١٣٨	٠,٧٧	١,٢

يتضح من الجدول اعلاه بان السلع الصناعية شكلت اهم واردات المملكة العربية السعودية من اليابان , ويعد قسم السيارات الصغير والاجرة اهم السلع اذ حققت المرتبة الاولى من الواردات وتأتي بعدها في المرتبة الثانية الشاحنات الصغيرة (بك اب).

من خلال قراءة الميزان التجاري بين البلدين خلال الاعوام (١٩٧٧-١٩٨١) يلاحظ ميوله لصالح المملكة العربية السعودية بالرغم من نمو وارداتها من اليابان بشكل ملحوظ لكنها مازالت تقل كثيرا عن صادراتها لليابان, مما اسفر عن وجود فائض في الميزان التجاري لصالح المملكة العربية السعودية وصل الى اكثر من (١٧) بليون ريال في عام ١٩٧٨ ثم ارتفع ليصل الى (٢٤) بليون ريال عام ١٩٧٩ محققا بذلك نمو سنوي بنسبة (٣٩,١%)[٥٢]. وارتفع الفائض التجاري لصالح المملكة العربية السعودية في عام ١٩٨٠ ليبلغ اكثر من (٤٥) بليون ريال بزيادة (٨٩%) عن العام السابق[٥٣], وارتفع في عام ١٩٨١ الى (٤٨) بليون ريال اي بزيادة (٥,٤%) عن العام السابق[٥٤].

ادى تذبذب وانخفاض سعر الدولار ورغبة الولايات المتحدة الامريكية بتخفيض العجز في الميزان التجاري بينها وبين اليابان في نهاية السبعينيات الى بروز سوق مال طوكيو واهتمام المستثمرين فيه, اذ ادى الى دخول رجال الاعمال والمؤسسات السعودية الى هذا السوق ولاسيما مؤسسة النقد العربي السعودي "Saudi Arabian Monetary Agency "

[٥٥] التي استطاعت من شراء عدد كبير من الاسهم في شركات عريقة مثل (سوني ,هوندا, Mitsubishi) [٥٦] .

بلغ عدد الشركات اليابانية العاملة في مجال الاستثمار داخل المملكة العربية السعودية ما يقارب (٥٨) شركة ويوضح الجدول ادناه اهم خمس شركات يابانية والجهات المستفيدة منها وقيمة العقود المبرمة معها[٥٧].

اهم عشر شركات يابانية مستثمرة في السعودية والجهات المستفيدة منها وقيمة العقد

((الارقام بلمليار ريال سعودي))

ت	اسم الشركة	الجهة المستفيدة	قيمة العقد
١	ميتسوبيشي كوربوريشن (قسم خدمات النقل) Mitsubishi Corporation	المؤسسة العامة للبترول والمعادن (بترومين) شركة كهرباء الرياض المؤسسة العامة للبترول والمعادن وزارة الطيران والدفاع شركة كهرباء الرياض(اللجنة التنفيذية العليا) الخارجية وحي السفاراتٍ المؤسسة العامة للكهرباء المؤسسة العامة للكهرباء	٤١,٣ ٥٢٠ ٤,٤ ٨٤,٢ ٦٣,٤ ٨٣,٥ ٢٣٠ ٣٣,٧
٢	باسيفيك كونلتتش انترناشيونال Pacific Conlatch International	وزارة المواصلات وزارة المواصلات	١٥,٨ ٢٧,٨
٣	كاوا ساكي للصناعات الثقيلة Kawa Saki Heavy Industries	وزارة الداخلية– المديرية العامة للدفاع المدني	٣٤٧,٨
٤	مجموعة شركات K.T.K.N	وزارة المالية والاقتصاد الوطني	٢٦٨,١
٥	ستواند المحدودة Stewand Ltd	وزارة البرق والبريد والهاتف	٣٦,٦

يبين الجدول اعلاه بان الشركات اليابانية العاملة في مجال الانشاءات والمقاولات حظيت بنسبة عالية في مجال الاستثمار بنسبة (٦٨,٩%) قياسا في باقي الشركات العاملة في المملكة

العربية السعودية, كما يبين الجدول بان قيمة العقود بين الشركات اليابانية والسعودية بلغت (١٤,٦) بليون ريال سعودي[٥٨].

مع زيادة العلاقات التجارية بين البلدين تكونت شركات مشتركة تجمع راس مال سعودي وياباني واستثمرت هذه الشركات في جميع المجالات اذ بلغ العدد الكلي للشركات المشتركة (٤٣) شركة لنهاية سنة ١٩٨١ برؤوس اموال بلغت (٣٣٥) مليون ريال , يوضح كبر راس المال مدى العلاقات العميقة بين البلدين [٥٩].

لقد استخدمت المملكة العربية السعودية الخبرات اليابانية بالإضافة الى رؤوس الاموال اليابانية اذ بلغ عدد العاملين اليابانيين في المشاريع التنموية داخل المملكة العربية السعودية ب (٤) الالف عامل[٦٠]. لقد ساعد نقل التقنيات والخبرات اليابانية الى المملكة العربية السعودية وبشكل مشاريع مشتركة الى تحقيق تنمية اقتصادية عالية كذلك حققت اليابان ارباحا هائلة من خلال ذلك الاستثمار, مما عزز العلاقات الاقتصادية والتنموية بين البلدين[٦١] .

٣- اللجنة الاقتصادية السعودية اليابانية المشتركة:

ومن ضمن العلاقات الاقتصادية ذات الصلة تم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة للنظر بالمشارع المهمة وبالفعل تشكلت لجنة اقتصادية مشتركة بين المملكة العربية السعودية واليابان في عام ١٩٧٠ اهتمت بإمكانية تطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين وقد كان اول ثمارها عقد اتفاقية تجارية بين في اذار ١٩٧٥ ومثل السيد هشام محيي الدين ناظر [٦٢]وزير التخطيط السعودي الجانب السعودي ومثل الجانب الياباني وزير التجارة والصناعة الدولية. عقدت اللجنة عدة اجتماعات ناقشت سبل التعاون الاقتصادي وتذليل العقبات امام تطوير العلاقات السعودية اليابانية[٦٣].

عقد الاجتماع الاول في الرياض عام ١٩٧٦ برئاسة وزير التخطيط السعودي ومن الجانب الياباني وزير التجارة الخارجية وتم مناقشة عدة نقاط منها مساهمة اليابان بإقامة عدة مشاريع صناعية مشتركة وفق خطط التنمية السعودية واختيار عدة مشاريع مقدمة من الجانب الياباني ومناقشة الفائدة الاقتصادية منها للسعودية كان منها مصنع الصلب ومصنع الميثانول الكيمائي ومصنع انتاج الانابيب الفولاذية كما ناقشت استعداد اليابان بالمشاركة في مشاريع تحلية المياه وفي نهاية الاجتماع اتفق الطرفان على تعيين سكرتارية للجنة مكونة من شخصين او ثلاث يمثلون كل جانب ويكون مقرها في الرياض[٦٤].

تم عقد الاجتماع الثاني في طوكيو عام ١٩٧٨ وتراس الوفد السعودي وزير التخطيط وتراس الجانب الياباني وزير الخارجية و وزير التجارة والصناعة الدولية وناقش الاجتماع عدة

نقاط مهمة منها مشروع الميثانول والبتروكيميائيات وابدى الجانب الياباني تقديم المساعدات والتسهيلات للشركات اليابانية للمشاركة في دعم انشاء مصنع الميثانول الذي تم الاتفاق على أقامته في السعودية بين مجموعة شركات يابانية وسابك[٦٥] كذلك اشار الجانب الياباني على نهج جديد ستقوم فيه شركة ميتسوبيشي لنقل التكنولوجيا الحديثة في مشاريع البتروكيميائيات كذلك تمت مناقشة مشاريع تحلية المياه المالحة وتم الاتفاق على ارسال وفد فني ياباني الى السعودية [٦٦] .

عقد الاجتماع الثالث للجنة في عام ١٩٨١ في الرياض بحضور وزير التخطيط السعودي و وزير التجارة والصناعة الدولية اليابانية وتم مناقشة عدة نقاط والاتفاق على ضرورة تنفيذ المشروع المشترك (الشركة الشرقية للبتروكيمياويات) وفق الجدول الزمني بدون تأخير وتخفيض التكاليف وتدريب الموظفين السعوديين , وناقش الاجتماع مشروع مصنع البتروكيمياويات الذي تم توقيع عقد في ٢٣ ايار ١٩٨١ [٦٧], كما ناقش الاجتماع تطلع الجانب الياباني على توقيع المملكة العربية السعودية على محضر المباحثات الذي وقعته وكالة التعاون الدولي اليابانية في اذار ١٩٨١ لمشروع تحلية مياه البحر, كذلك تمت دراسة مشروع معالجة المياه المالحة بطريقة التناضح العكسي لمدينة الرياض, وناقش الاجتماع مشروع الميثانول اذ اشار الجانب الياباني بان الشركة التضامنية التي تأسست في عام ١٩٨٠ يسير انشاء مصنعها بشكل جيد جدا[٦٨] [٦٩].

الخاتمة:

١. اتجهت اليابان بعد التخلص من الاحتلال الامريكي الى الصناعة فان دستورها الجديد (الموضوع من قبل الدول العظمى التي انتصرت في الحرب العالمية الثانية) نص على تخلي اليابان عن النزعة الحربية وعدم امتلاك جيش اذ انها اعتمدت على الولايات المتحدة الامريكية بدفاع عنها حسب المعاهدة المعقودة بينهم, لذلك استطاعت اليابان في خلال عدة سنين ان تصبح دولة صناعية كبرى.

٢. تعد المملكة العربية السعودية اول الاراضي التي وطأتها الشركات النفطية اليابانية بعد حصولها على امتياز تنقيب النفط في المنطقة المحايدة بين المملكة العربية والسعودية والكويت عام ١٩٥٧.

٣. اتسمت سبعينيات القرن العشرين بتطور العلاقات الاقتصادية بين اليابان والمملكة العربية السعودية واتسع التبادل التجاري بينهم.

٤. بدأت السياسة الاقتصادية اليابانية تجاه دول منطقة الخليج العربي فعليًا منذ الحظر النفطي في عام ١٩٧٣ والتي بدأت بإتباع دبلوماسية اقتصادية كان الممهد الأول لها إرسال البعثات الاقتصادية التي لا تخلو أهدافها البعيدة المدى من محاولة السيطرة على اقتصاديات الدول الخليجية بوجود الفارق الكبير في التطور الاقتصادي والتقني، وامتلك اليابان لسياسات اقتصادية عميقة قامت باتباعها من خلال استخدام سياسة الترغيب والترهيب على دول المنطقة.

٥. نجحت اليابان باستغلال المعونات التي اقتصرت على التعاون التقني والتي تدخل في مجال قوة اليابان الناعمة من خلال محاولة التأثير السياسي بوسائل اقتصادية ومما يؤكد ذلك أن تأسيس الوكالة اليابانية للتعاون الدولي(جايكا) تم في عام ١٩٧٤ وأغلب الظن أنها جاءت كرد فعل على الحظر النفطي في عام ١٩٧٣.

٦. اعتبر النفط عصب العلاقات بين اليابان و المملكة العربية السعودية بسبب مكانته في الاقتصاد الياباني وكون اليابان تستورد جميع احتياجاتها منه من دول الخليج العربي اذا وصل نسبت ما تستورده اليابان من الخليج العربي ب (٩٧%).

الهوامش

(١)عـادل دهـش, التجـارة الدوليـة لليابـان, ج١, معهـد الدراسـات الاسـيوية والافريقيـة, الجامعـة المستنصـرية, ١٩٨٥,ص ٣٢.
(٢) المصدر نفسه, ص ٣٣.
(٣) باتريـك سـميث, اليابـان رؤيـة جديـدة, ترجمـه: سـعد زهـران, مكتبـة الاسـكندرية, مطبوعـات عـالم المعرفـة, ٢٠٠١,ص ٣٨١.
(٤) عادل دهش, المصدر السابق, ص ٣٦.
(5) Kenichi Ohno ,The Economic Development of Japan, Grips, Tokyo,2006, p.165.
(٦) يـتم تعريـف الميـزان التجـاري والـذي يطلـق عليـه باللغـة الإنجليزيـة المصـطلح التجـاري والاقتصـادي Balance of trade، بأنـه الفـرق فـي القيمـة بـين مجمـوع الصـادرات والـواردات مـن السـلع والخـدمات أو المبيعـات خـلال فتـرة زمنيـة معينـة اصـطلح علـى أن تكـون سـنة ميلاديـة، وهـو جـزء مـن سـجل أكبـر يضـم تبـادل الخـدمات والأمـوال ويسـمى ميـزان المـدفوعات. ويقصـد بالصـادرات قيمـة السـلع التـي أنتجـت داخـل البلـد وبيعـت لمقيمـين فـي الخـارج، أمـا الـواردات فهـي قيمـة السـلع التـي استُقْدِمَت من خارج البلد.. للمزيد ينظر: https://political-encyclopedia.org
(٧) عادل دهش, المصدر السابق, ص ٣٧.
(8)Kenichi Ohno ,Op.Cit, p 171.
(٩) عصام اسعد محسن, ازمة الاقتصاد الياباني وانعكاساتها على السياسة الخارجية لليابان, رسالة ماجستير(غير منشورة), كلية العلوم السياسية, جامعة النهرين, ٢٠٠٥,ص١١١.
(١٠) صـلاح حسـن محمد, السياسـة الخارجيـة اليابانيـة تجـاه الـوطن العربـي, رسـالة ماجسـتير (غيـر منشـورة), جامعـة بغـداد, ١٩٨٢, ص٤١٧.
(١١) عصام اسعد محسن, المصدر السابق, ص٧٢.
(١٢) المصدر نفسه, ص٧٤.
(١٣) زينـب عبـدالله, الـدور الاقتصـادي اليابـاني فـي الاقتصـاد العـالمي وافاقـة المسـتقبلية, رسـالة ماجسـتير(غير منشـورة), كلية العلوم السياسية, جامعة النهرين, ٢٠٠١,ص ٦٩.
(١٤) بدر عبد العاطي, السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية (دراسة في أثر لتحولات العالمية على السياسات الخارجية للدول), مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية, مصر. د.ت,ص١٥٩.
(15)Willam W. Lockwood, The Economic Development of Japan, London, Oxford University press, 1955, p 315.
(١٦) مالـك عنيـد منصـور, الاتجاهـات الجديـدة فـي الاقتصـاد والتجـارة الخارجيـة لليابـان, وزارة التجـارة العراقيـة,١٩٧٩, ص٩.
(17) Willam W. Lockwood, Op.Cit., p. 317.
(١٨) عبـد الأميـر رحيمـه العبـود, اليابـان تجربـة التطـور, مركـز دراسـات الخلـيج العربـي, جامعـة البصـرة, سلسـلة الخلـيج العربي والعالم, ١٩٨٥,ص ٥٩.
(١٩) مالك عنيد منصور, المصدر السابق, ص ٢٣.
(٢٠)محمد علـي الفـرا, اليابـان والخلـيج العربـي, مقـال منشـور, مجلـة دراسـات الخلـيج العربـي والجزيـرة العربيـة, العـدد ٣, ١٩٧٥.
(21)Rene Rieger, The foreign policy of the Arab Gulf Monarchies from 1971 to 1990, Thesis of Doctor, University of Exeter, 2013, p.84.
(22) Willam W. Lockwood,Op.Cit., p.320.
(٢٣) صالح خضر محمد, "التاريخ الاقتصادي لنفط كركوك", مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية, المجلد ١٤, العدد ٣, ٢٠٠٧,ص ٢٩٢.
(٢٤) عبد الامير رحيمه عبود, المصدر السابق, ص٦٠.
(25) Willam W.Lockwood,Op.Cit., p.325.
(٢٦) عبد الامير رحيمه العبود, المصدر السابق, ص٦٣.
(٢٧) مخلـد عبيـد مبيضـن, السياسـة الخارجيـة اليابانيـة تجـاه المنطقـة العربيـة خـلال الفتـرة مـن ١٩٧٣ إلـى ٢٠٠٤, بحـث منشور ,مجلة الدراسات دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية, مجلد ٣٣, عدد ٣, ٢٠٠٦, عمان , الاردن , ص ٥١٦.
(٢٨) اهتمـت اليابـان اهتمـام واسـع بزيـارة الملـك كمـا انتشـرت فـي الصـحف اليابانيـة خـلال زيـارة الملـك فيصـل اعلانـات الترحيب الكثيرة لكبرى الشركات اليابانية منها, SONY ,N.Y.K LINK ,TOYOTA, NISAN.
(٢٩) عصام السمور, المصدر السابق , ص٥٨.
(٣٠) حسـين علـي الشـرع, التطـور الاقتصـادي فـي المملكـة ومسـتقبل التنميـة, دار العلـوم للطباعـة والنشـر, الريـاض, ١٩٨٤, ص ١٧.
(٣١) مجلة غرفة تجارة وصناعة الكويت ,العد ١٣١، نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٣ , ص ٣٨ .
(٣٢) المصدر نفسه , ص ٣٩ .
(٣٣) مجلة غرفة تجارة وصناعة الكويت، العدد ١٣٩، يوليو/تموز ١٩٧٤، ص ٣٦-٤٠.
(34) P. P .S, December, 1973 ,p.444.

([٣٥]) هشام محيي الدين ناظر: (١٩٣٥-٢٠١٥) كان أول وزير للتخطيط من ١٩٦٨ حتى ١٩٧٠، ثم وزيراً للنفط من ١٩٧٠ حتى ١٩٩٥، ثم سفيراً للسعودية في مصر من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١١,وهو أول محافظ للمملكة في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) وذلك في عام ١٩٦١ ، كما عين عام ١٩٦٢ وكيلا لوزارة النفط وهو منصب أحتفظ به حتى عام ١٩٦٨. وقد منح تسعة عشر وساما من مختلف دول العالم على رأسها وشاح الملك عبد العزيز. للمزيد ينظر: صحيفة اليوم السابع الالكترونية, ١٤\١١\٢٠١٥.

([٣٦]) سعود بن فيصل بن عبدالعزيز آل سعود: (١\١\١٩٤٠-٩\٧\٢٠١٥) ولد في قصر الكاتب بمدينة الطائف , درس في مدرسة الامراء النموذجية بعدها اكمل دراسته الجامعية في الولايات المتحدة الامريكية في ولاية نيوجرسي في وحصل على شهادة البكلوريوس في اختصاص الاقتصاد السياسي من جامعة برينستون, اول تعين له مستشارا في وزارة البترول والثورة المعدنية ,ثم عضو في لجنة التنسيق العليا بين الوزارة وشركة بترومين , وفي عام ١٩٧٠ عين نائب لمحافظ بترومين لشؤون التخطيط, بعد ذلك عين وكيل وزارة البترول خلال حرب تشرين ١٩٧٣, ثم عين وزير للخارجية في عام ١٩٧٥ استمر في منصبة مدة (٤٠)سنة حيث استقال من منصبة في ٢٩\٤\٢٠١٥. للمزيد ينطر: فهد بن حسن دماس, سعود الفيصل حكاية مجد, مؤسسة الانتشار العربي, بيروت, ٢٠١٦, ص ١٧.

([٣٧]) محمد بن فيصل بن عبدالعزيز آل سعود: (١٩٣٧- ١٤\١١\٢٠١٧), هو الابن الثاني للملك فيصل, وبدأ مسيرته الدراسية في المدرسة النموذجية بالطائف ثم التحق بمدرسة "هن سكوول" في ولاية نيو جيرسي الأمريكية، وبعدها دخل جامعة منلو في ولاية كاليفورنيا وحصل منها عام ١٩٦٤ على شهادة البكالوريوس في تخصص إدارة الأعمال. تولى عام ١٩٥٩ منصب رئيس مطار الرياض القديم ثم عُين وكيلاً لوزارة الخارجية واستمر في هذا المنصب حتى عام ١٩٧١ وخلال الفترة بين عامي ١٩٧١ و١٩٧٦ تولى منصب الأمين العام لمؤسسة الفيصل ثم تولى رئاسة الهيئة العامة لتحلية المياه المالحة، وذلك في عهد الملك خالد وبعدها تفرغ لممارسة عدد من الأنشطة الاستثمارية الخاصة كما شغل منصب رئيس الاتحاد العالمي للمدارس العربية الإسلامية الدولية وذلك منذ إنشائه عام ١٩٧٦ حتى وفاته. للمزيد ينظر: صحيفة الرياض,١٤\١\٢٠١٧.

(٣٨) ياناجيدا كونيو، اليابان وأزمة النفط ١٩٧٣، مؤسسة نوفل، بيروت، ١٩٩١، ص ٥٨.

([٣٩])كينئيتشي اونو, التنمية الاقتصادية في اليابان, ترجمة: خليل درويش, دار الشروق, ٢٠٠٧, ص ٢٣٩.

([٤٠]) ياناجيدا كونيو, المصدر نفسه, ص٧١.

([٤١]) مخلد عبيد مبيضين, المصدر السابق, ص ٥١٦.

([42]) Confidential, P.R.O, F.O, NBS 1/12, 21/October 1975, p.59.

([٤٣]) Japan International Cooperation Agency الوكالة اليابانية للتعاون الدولي منظمة شبه حكومية خاضعة لولاية وزارة الخارجية تم تشكيلها في عام ١٩٧٤.للمزيد ينظر موقع الشركة الإلكتروني : https://www.jica.go.jp/english

([٤٤]) شركة سوميتومو كوربوريشن اليابانية: هي واحدة من أكبر الشركات التجارية العامة في سوجو شوشا في العالم ، وهي شركة متنوعة. تأسست الشركة عام ١٩١٩ وهي عضو في مجموعة سوميتومو. للمزيد ينظر: https://en.wikipedia.org/wiki/Sumitomo_Corporation

([٤٥]) فهد بن عبدالله السماري, العلاقات السعودية اليابانية جذور تاريخية ورؤية مستقبلية, دارة الملك عبدالعزيز, الرياض,٢٠١٩, ص ٢٥-٢٦.

([٤٦]) زهير محمد علي, العلاقات الاقتصادية السعودية اليابانية(دراسة تحليلية), رسالة ماجستير(غير منشورة), السعودية,١٩٨٦,ص٦٦.

([٤٧]) زهير محمد علي , المصدر السابق, ص٦٩.

([٤٨]) المملكة العربية السعودية ,مصلحة الاحصاءات العامة, احصائية التجارة الخارجة للأعوام من (١٩٧٧-١٩٨٤), نقلا عن : زهير محمد علي , المصدر السابق, ص٧٢.

([٤٩]) حكمت النشاشيبي, الاستثمارات العربية في الاسواق اليابانية, نشرة الاقطار العربية المصدرة للبترول, العدد ٧, ١٩٨٠, ص١٢ ;زهير محمد علي, المصدر نفسة, ص٧٣.

([50]) Japan and Middle East, December 1980 , p.9.

([٥١]) المملكة العربية السعودية ,مصلحة الاحصاءات العامة, احصائية التجارة الخارجة للأعوام من (١٩٨٠-١٩٨٤), نقلا عن : زهير محمد علي , المصدر السابق, ص٧٦.

([٥٢]) مالك عنيد منصور, المصدر السابق, ص١٥.

([٥٣]) ناجي عبد الستار محمود, "اسعار النفط الخام وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية المنتجة", مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية, المجلد ١٤, العدد ١, ٢٠٠٧, ص ٢٦٦.

([٥٤]) مؤسسة النقد العربي السعودي التقرير السنوي, عام ١٩٨٣, ص٢٣, نقلا عن : زهير محمد علي , المصدر السابق, ص٧٨.

([٥٥]) أنشئت مؤسسة النقد العربي السعودي في عهد الملك عبدالعزيز بموجب مرسومين ملكيين صدرا بتاريخ ٢٠/٤/١٩٥٢م الأول يقضي بإنشاء مؤسسة النقد العربي السعودي وأن تكون مدينة جدة مقراً لها وتفتح لها فروعاً في المدن السعودية. والثاني يقضي باعتماد وثيقة النظام الأساسي لمؤسسة النقد العربي السعودي الملحقة بالمرسوم والأمر بوضعها موضع التنفيذ. وعين في (١٥/٧/١٩٥٢م) الأستاذ راسم الخالدي نائباً للمحافظ. وفي (٥/٨/١٩٥٢م) صدر المرسوم الملكي بتعيين السيد جورج بلوارز (George A. Blowers) (أمريكي الجنسية) أول محافظ لمؤسسة النقد، وتشكيل أول مجلس إدارة للمؤسسة. وبدأت مؤسسة النقد العربي السعودي مزاولة عملها في مدينة جدة في ٤/١٠/١٩٥٢م. للمزيد ينظر موقع المؤسسة الإلكتروني : http://www.sama.gov.sa/ar-sa/About/Pages/Sama History.aspx

([56]) Willam W. Lockwood, Op.Cit, p. 56.

([٥٧]) المملكة العربية السعودية, وزارة التجارة, ادارة التجارة الخارجية, تقرير عن الاستثمارات اليابانية في السعودية ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤.نقلا عن : زهير محمد علي , المصدر السابق, ص٩١.

([٥٨]) عبد الامير رحيمة, المصدر السابق , ص٧١.

([٥٩]) المملكة العربية السعودية, وزارة الصناعة والكهرباء, تقرير عن المشاريع الصناعية وغير الصناعية السعودية واليابانية المشتركة, ١٤٠٦ هـ. نقلا عن : زهير محمد علي , المصدر السابق, ص١٠٠.

([٦٠]) المصدر نفسه, ص١٠١.

([٦١]) كارولين بيكي, دول الخليج من تجارة اللؤلؤ الى اقتصاد المعرفة, ترجمة: سماح حمدي, مختار لعبيدي, دار بهاء الدين للنشر والتوزيع, الجزائر,١٩١٧,ص ١٠٦.

([٦٢]) هشام محيي الدين ناظر: (٣١ اب ١٩٣٢ - ١٤ ايلول ٢٠١٥) ولد في مدينة الرياض وأتم دراسته الابتدائية والمتوسطة بمدارس الفلاح. وتلقى تعليمه الثانوي في كلية فيكتوريا بالإسكندرية وحصل على شهادة أكسفورد وكمبردج العامة. وأكمل دراسته الجامعية في جامعة كاليفورنيا (لوس أنجلوس) حيث حصل على البكالوريوس في العلاقات الدولية بمرتبة الشرف الأولى وذلك في عام ١٩٥٧ وفي عام ١٩٥٨ حصل على الماجستير في العلوم السياسية من نفس الجامعة وحصل على درجة الدكتوراه الفخرية في القانون من جامعة كوريا وفي عام ١٩٩١ حصل على الدكتوراه الفخرية في القانون الدولي من الجامعة الأمريكية بالقاهرة. في عام ١٩٧٥ أصبح اول وزير للتخطيط بعد أن تحولت الهيئة المركزية للتخطيط إلى وزارة. للمزيد ينظر:

Los Angeles Time, "Hisham Nazer Bamed Head of Saudi Oil Firm", 7 April 1988.

([٦٣]) زهير محمد علي , المصدر السابق, ص١٠٧.

([٦٤]) المملكة العربية السعودية, وزارة التخطيط , تقرير عن نتائج التعاون المشترك بين السعودية واليابان (وثائق منشورة) نقلا عن: المصدر نفسه, ص١٠٨.

([٦٥]) الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك "SABIC") (Saudi Basic Industries Corporation): وهي شركة مساهمة عامة سعودية متعددة الصناعات مركزها الرئيسي العاصمة السعودية (الرياض) تنشط في مجال البتروكيماويات والكيماويات والمبلمرات الصناعية والأسمدة والمعادن. تعتبر شركة سابك أكبر شركة عامة في الشرق الأوسط والمملكة العربية السعودية كما هو مدرج في تداول. تعود ملكية (٧٠٪) من أسهم سابك لشركة أرامكو السعودية, بالإضافة إلى المساهمين من القطاع الخاص وهم من المملكة العربية السعودية ودول أخرى من دول مجلس التعاون الخليجي الست حيث كان صندوق الاستثمارات العامة التابع لحكومة المملكة العربية السعودية امتلك (٧٠%) من أسهم سابك إلى أن اشترت أرامكو في مارس ٢٠١٩ الحصة من سابك وذلك مقابل (٦٩,٠٠١,٠٠٠,٠٠٠) دولار وهي أضخم شركة من حيث القيمة السوقية في سوق الأسهم السعودية بعد شركة ارامكو. كانت سابك رابع أكبر منتج للكيماويات في العالم في عام ٢٠١٣ وهي حالياً ثاني أكبر منتج لمركب الإيثلين جلايكول في العالم ومن المتوقع أن تتصدر القائمة بعد طرح مشاريع جديدة. بالإضافة لكونها ثالث أكبر منتج لمركب متعدد الإيثيلين ورابع أكبر منتج للبولي أولفين ورابع أكبر مصنع للبولي بروبيلين. كما تعد سابك أكبر منتج في العالم للمركب الكيميائي المضاف لوقود السيارات ميثيل ثالثي بوتيل الإيثر وسماد اليوريا الحبيبية والبولي كربونات والبولي فينيل والأميد متعدد الإيثر. للمزيد ينظر:

https://ar.wikipedia.org/wiki

([٦٦]) المملكة العربية السعودية, وزارة التخطيط, المصدر السابق ص١٠٨.

([٦٧]) اذ من المقرر يتم تشغيله في عام ١٩٨٥ اذا سار العمل فيه حسب الجدول المقرر له.

([٦٨]) اذ من المتوقع انهاء انشاء المصنع في عام ١٩٨٣.

([٦٩]) المملكة العربية السعودية, وزارة التخطيط, المصدر السابق, ص١٠٩.

Sources

1. Confidential, P.R.O, F.O, N.B.S 1/12, 21/October 1975.
2. P. P .S, December, 1973.
3. . Patrick Smith, Japan, A New Vision, translated by: Saad Zahran, Bibliotheca Alexandrina, World Knowledge Publications, 2001.
4. Badr Abd Al-Aty, Japanese policy towards the Arab-Israeli peace process (a study on the impact of global changes on the foreign policies of countries), Center for Political and Strategic Studies, Egypt.
5. Hussein Ali Al-Shara, Economic development in the Kingdom and the future of development, Dar Al-Uloom for Printing and Publishing, Riyadh, 1984.

6. Adel Dahsh, International Trade of Japan, Institute of Asian and African Studies, Al-Mustansiriya University, 1985, Part 1.
7. Abdul-Amir Rahima Al-Aboud, Japan, the experience of evolution, Center for Arab Gulf Studies, University of Basra, Arab Gulf and the World Series, 1985.
8. Fahd bin Hassan Damas, Saud al-Faisal, a story of glory, Arab Expansion Foundation, Beirut, 2016.
9. Fahd bin Abdullah Al-Samari, Saudi-Japanese relations, historical roots and a future vision, King Abdulaziz House, Riyadh, 2019.
10. Caroline Becky, Gulf Countries from the Pearl Trade to the Knowledge Economy, translated by: Samah Hamdi, Mukhtar Labidi, Bahaa El-Din House for Publishing and Distribution, Algeria, 2017.
11. Kenichi Ohno, Economic Development in Japan, Translated by: Khalil Darwish, Sunrise House, 2007.
12. Malik Ineed Mansour, New Trends in the Economy and Foreign Trade of Japan, Iraqi Ministry of Trade, 1979.
13. Yanagida Kunio, Japan and the Oil Crisis 1973, Nofal Foundation, Beirut, 1991.
14. Kenichi Ohno, The Economic Development of Japan, Grips, Tokyo, 2006.
15. Willam W. Lockwood, The Economic Development of Japan, London, Oxford University press, 1955.
16. Zuhair Muhammad Ali, Saudi-Japanese economic relations (analytical study), MA Thesis (unpublished), Saudi Arabia, 1986.
17. Zainab Abdullah, The Japanese Economic Role in the Global Economy and Its Future Prospects, Master Thesis (unpublished), Faculty of Political Science, Nahrain University, 2001.
18. Salah Hassan Muhammad, Japanese foreign policy towards the Arab world, MA Thesis (unpublished), University of Baghdad, 1982.
19. Essam Asaad Mohsen, The Japanese Economy Crisis and Its Implications for Japan's Foreign Policy, Master Thesis (unpublished), Faculty of Political Sciences, Nahrain University, 2005.
20. Rene Rieger, The foreign policy of the Arab Gulf Monarchies from 1971 to 1990, Thesis of Doctor, University of Exeter, 2013 .
21. Hikmat Al-Nashashibi, Arab Investments in Japanese Markets, Bulletin of Arab Petroleum Exporting Countries, No. 7, 1980.
22. Muhammad Ali Al-Farra, Japan and the Arabian Gulf, Journal of Arab Gulf and Arabian Peninsula Studies, No. 3, 1975.
23. Mukhlid Obaid Mobaideen, “The Japanese Foreign Policy Toward the Arab Region During the Period 1973-2004”, Journal of Humanities and Social Sciences Studies, Volume 22, Issue 3, 2006.
24. Japan and Middle East, December 1980 .
25. Los Angeles Time, "Hisham Nazer Bamed Head of Saudi Oil Firm", 7 April 1988
26. Al-Riyadh Newspaper, 1/14/2017.
27. Al-Youm Al-Sabea electronic newspaper, 11/14/2015.
28. Journal of the Kuwait Chamber of Commerce and Industry, No. 131, November 1973.
29. Kuwait Chamber of Commerce and Industry magazine, Issue 139, July 1974.
30. http://www.sama.gov.sa/ar-sa/About/Pages/Sama History.aspx
31. https://ar.wikipedia.org/wiki/
32. https://en.wikipedia.org/wiki/Sumitomo_Corporation

33. https://political-encyclopedia.org
34. https://www.jica.go.jp/english

.